

الدينار العراقي بين مزاد البنك المركزي وأستنزاف الأحتياطيات ووهم تثبيت سعر الصرف

أ. د. جليل شيعان ضمد البيضاني / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة

المستخلص

في الدول النامية يفترض من الناحية الموضوعية أن يكون الهدف الأساس للسياسة الاقتصادية بكل فروعها بما فيها السياسة النقدية تحقيق التنمية البشرية المستدامة بكل مؤشراتها . وبمعنى آخر أن السياسة النقدية وهي تنسق أهدافها الجزئية ضمن خصوصياتها النقدية المتعلقة بالطلب والعرض النقدي والأحتياطيات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار الصرف وغيرها من الأدوات النقدية ، لابد وأن يكون كل ذلك بما ينسجم مع تحقيق الهدف التنموي للسياسة الاقتصادية ، وبما ينسجم مع أهداف أهم فروعها : السياسة المالية .

أن أختصار أهداف السياسة النقدية من قبل البنك المركزي العراقي بهدف واحد هو الأستقرار الاقتصادي بمفهوم أستقرار المستوى العام للأسعار المرتبط بأستقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار عن طريق الأحتفاظ بغطاء كامل للعملة من الأحتياطيات الأجنبية، والأستعداد التام لتلبية جميع طلبات تحويل الدينار الى الدولار أفقد البنك المركزي وسياسته النقدية أهم وظائفها في المساهمة الجادة والتناغم مع السياسات الأخرى في تحقيق الهدف التنموي المركزي ، كما ترتبت عليها آثار سلبية جسيمة تمثلت في الميل الى : أرتفاع المستوى العام للأسعار وعدم الأستقرار الاقتصادي ودولة الأقتصاد وأرتفاع الطلب على العملات الأجنبية والمضاربة عليها وأستمرار أستنزاف الأحتياطيات الأجنبية وهروب رؤوس الأموال بشكل متسارع . أن الوضع الحالي لسعر صرف الدينار العراقي هو تحصيل حاصل لسياسة نقدية غير فاعلة .

المقدمة :

خلال الأشهر الثلاث الأخيرة وبشكل مفاجئ بدأ سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار يتعرض الى ضغوط كبيرة مسجلا مايقارب ١٣٢٠ دينار لكل دولار بعد أن كان مستقرا ولمدة طويلة عند مستوى ١١٧٠ دينار. أثار هذا الحدث الكثير من التساؤلات العلمية الموضوعية ، التي سبق وأن أثيرت في المؤتمرات والندوات العلمية (وحتى الصحافة) من قبل معظم المختصين في هذا الشأن ، حول مدى كفاءة وفاعلية السياسة النقدية التي يتبناها البنك المركزي العراقي منذ ٢٠٠٣ وحتى الآن في تحقيق أهدافها المعلنة في الأستقرار الاقتصادي وفي المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية . هذه التساؤلات التي غالبا ما كانت تجابه من قبل عراقي هذه السياسة بالتجاهل . الآن وقد وقع المحذور وما كان متوقعا منذ مدة طويلة في عدم صمود الأستقرار المفتعل لسعر صرف الدينار ، والذي اعتبر خلال المدة الماضية من قبل البنك المركزي ومن قبل البعض (غير المتخصصين) كمؤشر نجاح للسياسة النقدية ، فقد أن الأوان لأعادة النظر في رسم هذه السياسة القاصرة غير الفاعلة لجعلها تتناغم مع شقيقتها الأخرى وخاصة السياسة المالية ضمن اطار السياسة الاقتصادية التي يفترض أن يكون مقياس نجاحها الأول والأخير تحقيق التنمية البشرية المستدامة .

أولا – الأهداف الخاطئة :

يعلن البنك المركزي العراقي بأستمرار أن هدف سياسته النقدية هو تحقيق الأستقرار الاقتصادي الذي يعني بمفهومه أستقرار المستوى العام للأسعار ومعالجة التضخم بأستخدام

وسيلة أساسية تتمثل باستقرار سعر صرف الدينار عن طريق الاحتفاظ بأحتياطات أجنبية وخاصة الدولار بنسبة ١٠٠٪ مقابل العملة المصدرة التي تشكل القاعدة النقدية (M0)، وبالتالي أستعداده الدائم لتحويل الدينار الى ما يقابله من دولار بسعر صرف ثابت . علما أن المصدر الوحيد تقريبا لهذه الدولارات هو عائدات الدولة من الصادرات النفطية التي تشكل أكثر من ٩٥٪ من صادرات العراق وموازنته العامة كما تشكل أكثر من ٨٠٪ من إجمالي ناتجه المحلي .

٢

أن تحديد هدف السياسة النقدية (الاستقرار الاقتصادي والحد من التضخم) وطريقة الوصول اليه (استقرار سعر الصرف) عن طريق (الاحتفاظ بنسبة ١٠٠٪ من الأحتياطات الأجنبية) بهذا الشكل من قبل البنك المركزي العراقي أثار ويثير جملة تساؤلات وأفتراضات تستحق المناقشة يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - الاستقرار الاقتصادي وسعر الصرف : إذا كان هدف الاستقرار الاقتصادي بمفهوم استقرار المستوى العام للأسعار ومكافحة التضخم عن طريق تثبيت سعر الصرف يمكن أن يكون أحد أهم أهداف السياسة النقدية ، جنبا الى جنب مع هدف مكافحة البطالة ، قد يكون مفهوما ومبررا من الناحية الاقتصادية في الدول المتقدمة التي تعاني من الركود الاقتصادي وطاقة إنتاجية معطلة وقصور في الطلب الفعال (أي أن لديها مشكلة طلب فعال) ، فهل يصح أن يكون هدف السياسة النقدية في الدول النامية كالعراق هو الاستقرار الاقتصادي بهذا المفهوم رغم أنه يعاني من تخلف شديد في كل المجالات بمؤشرات التنمية البشرية المستدامة ورغم أنه يعاني بشكل مزمن من أختلالات هيكلية متنوعة لعل أهمها الأختلالات الاقتصادية مع قصور واضح في مختلف قطاعاته الإنتاجية وفرص العمل (أي أن لديه مشكلة عرض) ؟

أن الهدف الأساس للسياسة الاقتصادية بكل فروعها بما فيها السياسة النقدية، من الناحية الموضوعية في الدول النامية ، يفترض أن يكون تحقيق التنمية البشرية المستدامة بكل مؤشراتها . وبمعنى آخر أن السياسة النقدية وهي تنسق أهدافها الجزئية ضمن خصوصياتها النقدية المتعلقة بالطلب والعرض النقدي والأحتياطات الأجنبية وأسعار الفائدة وأسعار الصرف وغيرها من الأدوات النقدية ، لابد وأن يكون كل ذلك بما ينسجم مع تحقيق الهدف التنموي للسياسة الاقتصادية ، وبما ينسجم مع أهداف أهم فروعها : السياسة المالية .

أن أختصار أهداف السياسة النقدية بهدف الاستقرار الاقتصادي وفق مفهوم البنك المركزي العراقي المتمثل باستقرار المستوى العام للأسعار المرتبط باستقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار عن طريق الاحتفاظ بغطاء كامل للعملة من الأحتياطات الأجنبية، والأستعداد التام لتلبية جميع طلبات تحويل الدينار الى الدولار سوف يفقد البنك المركزي وسياسته النقدية أهم وظائفها في المساهمة الجادة والتناغم مع السياسات الأخرى في تحقيق الهدف التنموي المركزي من ناحية ، كما يضحى من الناحية الأخرى بأدارة وأستخدام أدوات السياسة النقدية الأخرى، كسعر الخصم وسعر الفائدة وعمليات السوق المفتوحة (على محدوديتها) ونسبة الأحتياطي القانوني وأدارة الأئتمان والأحتياطات الأجنبية وكل ما يؤثر على العرض والطلب النقدي ، في المساهمة الفاعلة لتحقيق هذا الهدف التنموي.

٣

٢- التضخم والتنمية : أفترض أن استقرار المستوى العام للأسعار وتحجيم التضخم يوفر بيئة مناسبة وضرورية لتحقيق التنمية . ورغم أن هذا الافتراض يمكن أن يكون صحيحا في الدول المتقدمة إلا أنه قد لا يكون كذلك بالضرورة في الدول النامية ومنها العراق . بل يمكن التضحية بهذا الهدف في حدود معينة لتحقيق الهدف المركزي للتنمية . فإضافة الى أن شئ من التضخم أو نسبة معتدلة منه يمكن أن تكون ضرورية لتحفيز المزيد من الاستثمار ، فإنه قد يكون مدروسا ومخططا له كوسيلة تمويلية مهمة وضرورية بشكل إصدار نقدي جديد ، لأنه في التحليل النهائي يمثل ضريبة غير مباشرة على جميع أفراد المجتمع . وفي مثل هذه الحالة يمكن بل ويجب معادلة آثاره السلبية المحتملة على الفئات الفقيرة بمختلف سياسات الدعم والتعقيم .

٣- الاستقرار الاقتصادي والتضخم : ما هو مفهوم الاستقرار الاقتصادي الحقيقي ؟ هل هو الحد من التضخم ؟ وهل التضخم ظاهرة نقدية في الدول النامية مرتبط بجانِب الطلب يمكن معالجته بسياسة نقدية أنكماشية ؟

أن أساس مشكلة التضخم في الدول النامية ومن ضمنها العراق متعلق بشحة جانب العرض السلعي الذي مصدره في الغالب الاستيرادات . فالتضخم أذن ، وخاصة في العراق ، هو تضخم مستورد مرتبط بالتكاليف مترافق مع تدهور في الإنتاج المحلي وأنخفاض أهميته النسبية في توليد الناتج المحلي الأجمالي بشكل مستمر وخاصة في القطاعات السلعية الحيوية الزراعية والصناعية لأنعدام جهود التنمية الحقيقية . فالسياسة النقدية ، كما جميع السياسات الفرعية الأخرى وخاصة السياسة المالية ، يفترض أن يكون هدفها الأساس التنمية الحقيقية (بمفهوم التنمية البشرية المستدامة) الذي لا هدف غيره ، وتستخدم جميع أدواتها بشكل فعال للمشاركة في تحقيق هذا الهدف .

فالعلاج يكمن في تطوير القطاعات السلعية الأساسية وخاصة الزراعية والصناعية وتطوير القطاعات الخدمية الحيوية من أسكان ونقل وكهرباء وماء وصرف صحي وتعليم وصحة التي بدورها تولد دخولا متناسبا مع مخرجاتها لتحقيق المفهوم الحقيقي للاستقرار والتوازن الاقتصادي . وفي حالة وجود عدم توازن أو خلل في الجوانب السلعية والمالية ، وهي حالة حتمية في المراحل الأولى للتنمية ، فالأقتصاديون لا يعدمون الوسائل والأدوات الاقتصادية العديدة لمعالجة ذلك والتي من ضمنها إدارة سعر الصرف (وليس تثبيته) بما يتناسب مع المتاح من الاحتياطات الأجنبية .

٤

٤- وهم تثبيت سعر الصرف والدولار : لنفترض مجازة البنك المركزي العراقي في أعماده على سياسة نقدية ترتكز على تثبيت سعر صرف الدينار العراقي كوسيلة فعالة للاستقرار الاقتصادي والحد من التضخم باعتبار أن الاستيرادات مصدر أغلب المعروض السلعي في الاقتصاد العراقي والتي تقدر بما يقارب (٥٠) مليار دولار كمعدل سنويا . السؤال الآن : ماهو مفهوم تثبيت سعر صرف الدينار وكيف يمكن تحقيق ذلك من وجهة نظر البنك المركزي ؟ في حقيقة الأمر يعتمد الأخير على مفهوم قاصر للتثبيت لأنه يرتكز على تثبيت سعر صرف الدينار تجاه الدولار فقط . ومن الواضح أن التثبيت الفعال لسعر الصرف للحد من التضخم المستورد (على افتراض صحته) يفترض أن يكون تثبيتا تجاه عملات أهم الشركاء التجاريين للعراق مثل اليورو والجنيه الأسترليني والين وليس فقط تجاه الدولار لأن استيرادات العراق من الولايات المتحدة الأمريكية لا تشكل الأ جزء بسيط من أجمالي استيراداته من دول العالم ، وبالتالي فالتثبيت تجاه الدولار لمعالجة أجمالي التضخم المستورد لا يتحقق الا بهذه النسبة البسيطة .

وكما هو معروف فإن الدولار فقد أكثر من ٥٠% من قيمته مقابل العملات الرئيسية منذ تخلي الولايات المتحدة الأمريكية ومن طرف واحد عن التزاماتها الدولية في تحويل دولاراتها الى ذهب بموجب اتفاقات برتن وودز، إضافة الى عامل التضخم في اقتصادها، ولا زالت حالة الدولار في تدهور مستمر نتيجة تتابع الركود والازمات التي تحيط بأقتصادها وخاصة الأزمة المالية والأقتصادية الأخيرة التي أبتدأت منذ عام ٢٠٠٨ ولا زالت مستمرة الى الآن. وعليه فسياسة تثبيت سعر الصرف مقابل الدولار لايحل مشكلة التضخم بل يفاقمها. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن الولايات المتحدة الأمريكية وهي تحاول أن تعالج أزماتها الاقتصادية تعتمد مجموعة سياسات من ضمنها سياسة التخفيض المستمر لسعر صرف الدولار تجاه العملات الرئيسية ضمن إطار ما أصطلح على تسميته ((حرب العملات))، وتحاول جاهدة أن تضغط بأستمرار وخاصة على الصين لكونها الشريك التجاري الأبرز لرفع سعر صرف اليوان لمعالجة عجز ميزانها التجاري. وهي بهذه السياسة تعرض الدول النامية بشكل عام ومنها العراق التي تثبت سعر صرف عملتها مقابل الدولار الى ضرر بالغ لكون الصين شريك تجاري مهم لهذه الدول أيضا، مما يضعف بشكل أكبر تأثير سياسة تثبيت سعر الصرف مقابل الدولار في تحجيم التضخم، وهي السياسة التي طبقها البنك المركزي العراقي، رافعا شعارها بل ومتفاخرا بها منذ ٢٠٠٣ حتى الآن، رغم محدودية تأثيرها في تحقيق أهداف هذه السياسة ذاتها التي تم أختصارها كما أشرنا أعلاه بتخفيف الضغوط التضخمية، وأن نجحت الى حد ما في المراحل الأولى في تخفيض التضخم فقد تحقق ذلك على حساب أستنزاف الأحتياطات الأجنبية الحيوية، التي مصدرها الأساس مورد ناضب، لتحقيق التنمية ولم تود سوى الى الأستقرار عند مستوى التخلف.

٥

ثانيا : البنك المركزي العراقي والمزاد والصراف الآلي :

ترتكز السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي العراقي منذ ٢٠٠٣ على فكرة مركزية تتعلق بوظيفة الأحتياطات الأجنبية التي تنحصر في هدف واحد هو تلبية جميع طلبات تحويل الدينار العراقي الى ما يقابله من دولار، وأن هذه الأحتياطات تمثل حقوقا لحاملي الدينار العراقي. وقد أستتبع ذلك أن تقتصر وظيفة البنك المركزي على القيام بهذه المبادلة بين الدينار والدولار عن طريق ما أصطلح على تسميته خطأ ((مزاد العملة)) - لأن المزاد يعني تقديم عروض تتزايد في القيمة لشراء الدولارات من قبل المشتريين الذي يفترض أن يكونوا في حالة تنافس على الشراء، لكننا نشاهد أن جميع المشتريين ليسوا في حالة تنافس بل مشتريين فقط وبأي كمية يرغبون وبسعر واحد مثبت من قبل البنك المركزي. أن هذا الفهم لدور الأحتياطات الأجنبية جرد البنك المركزي وسياسته النقدية من وظائفها وأهدافها الحيوية في المساهمة الفعالة مع السياسات الاقتصادية الأخرى في تعزيز جهود التنمية، وأحاله الى ما يشبه ((الصراف الآلي)). فالسياسة النقدية أضحت مجرد أستجابة لطلبات تحويل الدينار العراقي الى الدولار ولا شئ غير ذلك. ومع أتباع سياسة تثبيت سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، إضافة الى عدم وجود قيود حقيقية على التحويل الخارجي، أصبحت هذه السياسة وسيلة سهلة لنسرب الأحتياطات الأجنبية المتراكمة ووسيلة لهروب وغسيل الأموال، رغم الأهمية الحيوية لهذه الأحتياطات للاقتصاد العراقي في تحقيق تنميته.

أن الإدارة الكفوءة للأحتياطات الأجنبية تتطلب تحقيق أقصى العوائد والمنافع المالية والأقتصادية وأقل مايمكن من خسائر ومخاطر وتسربات لهذا المورد الحيوي، هي في صلب وظائف وواجبات البنك المركزي والسياسة النقدية. لاسيما وأن مصدر هذه الأحتياطات

الأجنبية ، كما هي حالة العراق ، لم يكن اقتصاد متطور ولا طاقات إنتاجية مستدامة حقيقية ، بل أن مصدرها الوحيد عملية أستخراج وتصدير النفط . وهذه العملية ليست عملية إنتاج حقيقي بالمعنى الاقتصادي الدقيق ، بل هي مجرد عملية ((تسهيل للثروة)) أي عملية أستهلاك لمصدر ناضب لا بد من تعويضه بمصدر متجدد . وعليه لابد من أستخراج النفط وتصديره بمقدار تحدده المتطلبات التنموية وبالتالي لابد من إدارة الاحتياطات الأجنبية وأدارة سعر الصرف بما يتلائم مع هذه المتطلبات . ولسنا هنا في معرض الحديث عن هذا الموضوع الحيوي للأقتصاد العراقي بشكل تفصيلي بقدر ما يهمننا التأكيد على الأستخدام الأمثل للأحتياطات الأجنبية بما يحقق الأهداف التنموية وخاصة في ظل ظروف العراق الأقتصادية والأجتماعية والسياسية الحالية .

وهنا لابد أن نؤكد على حقيقة أقتصادية ثابتة تبدو غائبة عن راسم السياسة النقدية في

٦

العراق ، وهي أن تثبيت سعر صرف أية عمله له أشرطاته التي ترتكز على هيكل أقتصادي متطور وقدرة تنافسية ديناميكية تتميز بالمطاولة ، وليس أقتصادا متخلفا أو متخلفا ((غنيا)) معتمدا على مورد واحد ناضب كما هو الحال في الدول النفطية ومنها العراق . لأن تثبيت سعر الصرف هنا يعني تقييم عملات هذه الدول بأعلى من قيمتها الحقيقية ، ولابد في النهاية من أن تكون محل مضاربة وتحقيق مكاسب ومشجعا على هروب رؤوس الأموال وغسيلها على حساب أستنزاف الأحتياطات الأجنبية . فإذا كانت هذه حقيقة متكررة يذكرها لنا التاريخ الأقتصادي كما حدث مثلا في الأزمة الأقتصادية التي عاشتها كوريا الجنوبية عام ١٩٩٧ التي كان أحد أهم أسبابها تثبيت سعر صرف عملتها المحلية أمام الدولار وتقييمه بأعلى من قيمته الحقيقية رغم كل المؤشرات الأقتصادية السلبية ، التي أبرزها عجز الحساب الجاري وميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة ، والتي تؤدي بشكل موضوعي الى وجوب تخفيض سعر الصرف . ألا أن الأصرار على تثبيت سعر الصرف لأسباب عديدة ((ومنها الفساد الإداري وما يمكن تسميته - الفساد الناعم - أي الفساد المغلف بالأدعاءات والمبررات التي تبدو موضوعية)) أدى الى المضاربة على عملتها وشجع على هروب رؤوس الأموال وأستنزاف خبير في أحتياطاتها الأجنبية ودخول أقتصادها في أزمة عميقة أجبرها في النهاية الى إعادة تقييم وتخفيض سعر صرف عملتها (إضافة الى مجموعة أجراءات أخرى) لمعالجة أزماتها الأقتصادية . فإذا كان هذا حال كوريا الجنوبية ذات الأقتصاد المتقدم فكيف سيؤول الحال في الدول النامية ومنها العراق .

وبأختصار فأن سياسة تثبيت سعر الصرف والمغالاة فيه في الدول النامية بشكل عام (رغم جاذبيتها) لاتحقق المصالح الأقتصادية لهذه الدول بل تؤدي حتما الى المضاربة وهروب رؤوس الأموال . كما يفقد السياسة النقدية أدارة أحد أهم أدواتها للمساهمة في تحقيق وتعزيز الأهداف التنموية . وإذا أفترضنا حسن النية في أتباع هذه السياسة غير الكفوءة فمن المعروف ((أن الطريق الى جهنم مملوء بالنوايا الحسنة))

ثالثا - البنك المركزي وصندوق النقد الدولي :

بقدر تعلق الأمر بالعراق فمن المعروف أن البنك المركزي وسياسته النقدية (وكذلك وزارة المالية وسياستها المالية) تسترشد بسياسات صندوق النقد الدولي التي تؤكد في أحد محاورها على تخفيض سعر صرف عملات الدول النامية بما يعكس حقيقة قيمتها أمام العملات الأجنبية . فكيف أستقام الأمر والبنك المركزي يطبق عكس هذه السياسة منذ ٢٠٠٣ ؟ بل وعمل على الرفع

التدريجي لسعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار ألى أن حدثت الأزمة الأخيرة للدينار العراقي وأنخفاض سعر صرفه أمام الدولار ، وهذا ما كان متوقع في ضوء ظروف الدول

٧

النامية كما أشرنا سابقا. علما أن البنك المركزي يقدم مبررا يبدو موضوعيا في أتباعه سياسة التحسين المستمر لسعر صرف الدينار العراقي بأعتبار أن ذلك يرفع من مستوى معيشة المواطن العراقي الذي تتوفر أغلب احتياجاته عن طريق الاستيرادات . لكن الوصول لهذا الهدف المهم والأساسي لا يتحقق بأتباع سياسة تثبيت سعر صرف الدينار أو تحسينه لأنه سيؤدي في النهاية، وهذا ما حدث مؤخرا، الى خلق البيئة الملائمة للمضاربة عليه وهروب رؤوس الأموال وأستنزاف الاحتياطات الأجنبية وتخفيض سعر صرفه أمام الدولار، مما أدى ويؤدي الى تدهور في مستوى معيشة المواطنين نتيجة الضغوط التضخمية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي ، وأفقد ويفقد العراق جزء مهما من احتياطاته الأجنبية الحيوية لاستيراداته وتنميته .

السؤال المهم هنا : لماذا يصمت صندوق النقد الدولي عن سياسة البنك المركزي

العراقي في رفع سعر صرف الدينار أمام الدولار رغم أن الصندوق يؤكد على وجوب تخفيض سعر الصرف ؟ للأجابة عن هذا السؤال يمكن القول وبشكل مختصر أنه من المعروف أن برنامج صندوق النقد الدولي ((ليست من مهمة هذا البحث مناقشة السياسات التفصيلية لهذا البرنامج)) يؤكد ويستند على سياسات تحقيق التوازنات وخاصة المالية والنقدية في مرحلته الأولى المتضمنة ((سياسات الاستقرار والتثبيت)) التي تنطلق من العمل على تخفيض عجز الموازنة عن طريق أتباع سياسات لزيادة إيرادات الدولة – مثل زيادة الضرائب – من ناحية ، ومن ناحية أخرى أتباع سياسات لتخفيض النفقات العامة وخاصة في مجال النفقات الاجتماعية كالصحة والتعليم والأعانات والدعم وكذلك تخفيض النفقات المتعلقة تطوير مشاريع القطاع العام وتصفيته بالخصخصة وتقليص فرص العمل العامة . هذه السياسات التي تؤدي بمجملها الى تقليص الطلب الكلي ((رغم أنخفاضه الشديد في الدول النامية بسبب ظروف التخلف)) ليتساوى أو يتوازن مع العرض الكلي ، وهو الأمر الذي يؤدي في النهاية الى المزيد من أفقار الطبقات والفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع . وهذا ما حدث في جميع الدول التي طبقت برنامج صندوق النقد الدولي بدون أستثناء سواء كان ذلك في أفريقيا أو أمريكا اللاتينية ، وتعتبر مصر مثالا صارخا لذلك . أن هدف الصندوق هذا مرتبط بأهداف الدول المسؤولة عن إدارته وهي الدول الرأسمالية ((ذات الأثر الاستعماري البغيض)) وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية التي من مصلحتها بقاء الدول النامية في حالة تخلف مستمر لتتمكن من الاستمرار في أستغلالها بشكل مباشر أو غير مباشر .

أن الحجة المقدمة من قبل من قبل صندوق الدولي في أهمية سياسات المرحلة الأولى

٨

لبرنامج ((سياسات التثبيت والاستقرار)) والتي قدر لها أن تستغرق وقتا قصير نسبيا تم تقديره بين ((٣ – ٥)) سنوات كونها ضرورية للأنتقال الى المرحلة الثانية من برنامج ((سياسات التكيف الهيكلي)) والتي يفترض أن تؤدي الى تحقيق إعادة هيكلة الأقتصاد وتنميته وتطويره . أن اللافت للنظر أن جميع الدول التي طبقت برنامج الصندوق لم تستطع الأنتقال الى المرحلة الثانية لكون المرحلة الأولى لم تؤدي الا الى المزيد من الفقر والتخلف ، ذلك أن سياسات

المرحلة الأولى تمثل مقدمات خاطئة فلا بد أن تكون النتائج خاطئة . لقد أنتظرت هذه الدول التي طبقت و التزمت بتطبيق برنامج الصندوق طويلا على أمل الانتقال الى المرحلة الثانية الأكذوبة ، مرحلة إعادة الهيكلة والتنمية ، ولكنه أنتظار بلا أمل : ((أنتظار كوتو ، كوتو الذي لا يأتي أبدا)) .

من هذه المقدمة يبدو الجواب واضحا على التساؤل أعلاه . فإذا كانت سياسات الصندوق تؤدي الى المزيد من أفقر ((الدول النامية الفقيرة)) عن طريق تحجيم وعدم تطوير طاقاتها الإنتاجية المادية والبشرية ، فالأسلوب الأمثل لتحقيق نفس الهدف ، أي الأفقر ، في ((الدول النامية الغنية)) كالدول النفطية ومنها العراق العمل على تبديد ثروات هذه الدول في المجالات غير الإنتاجية ، والعمل على أتباع سياسات تؤدي الى أستنزافها عن طريق فتح باب الأستيرادات على مصراعيه ((دون ضوابط من وجهة نظر تنموية)) أو هروبها الى الخارج. ومن هنا يتضح لنا سر الصمت المريب لصندوق النقد الدولي عن السياسة النقدية في العراق في تثبيت سعر صرف الدينار العراقي بل والمغالاة في تقييمه ، رغم أنه يتناقض مع سياسة الصندوق في التأكيد علي تخفيض سعر الصرف ، لأن ذلك يؤدي الي أستنزاف أحتياطاته الأجنبية وهروب رؤوس أمواله كما يضمن بقاءه في حالة التخلف.

رابعاً - وهم أستقلالية البنك المركزي :

أن ألتزام البنك المركزي العراقي بسياسات صندوق النقد الدولي جعله يؤكد على أستقلاليته في رسم سياساته وعدم أمكانية تدخل الحكومة في المشاركة في رسم أهدافه وتفعيل أدواته المتنوعة والتنسيق مع السياسة المالية التي يفترض بالسياسة النقدية أن تكون تابعة لها . فمثلا قد تتطلب السياسة المالية زيادة النفقات العامة لتحقيق الأهداف التنموية والتي تترجم في عجز في الموازنة العامة الذي لابد من تغطيته عن طرق الاقتراض الداخلي ، من الجمهور أو المصارف المحلية أو البنك المركزي أولا ، أو الاقتراض الخارجي ثانيا أو الأثنين معا وفق النسب التي تخدم متطلبات التنمية . أن أمتناع البنك المركزي عن تقديم القروض التي تساعد الدولة في تنفيذ سياستها المالية ، التي يفترض أن تكون تنموية التوجه ، كما حصل فعلا عام ٢٠١٠ وما بعدها بحجة أستقلاليته ، ((وهو فهم خاطئ لمفهوم الأستقلالية ، حيث أنه من

٩

الناحية المبدئية وكما هو حاصل فعلا خضوع جميع البنوك المركزية بما فيها الأحتياطي الفدرالي الأمريكي الى الدولة وسياساتها المالية بشكل أو بآخر ، رغم النص على أستقلالية بعضها ، لأن ذلك يحقق مصلحة عامة أولا ولأن البنك المركزي في النهاية مؤسسة تابعة للدولة ثانيا)) ، يثير أكثر من تساؤل وعلامة أستفهام ؟ كما أنه غير مبرر موضوعيا .

ولتوضيح ذلك يمكن القول أنه في حالة عدم كفاية حصيلة الإيرادات العامة بأنواعها لتمويل النفقات العامة فلا يجوز في هذه الحالة التوجه نحو الاقتراض الخارجي أولا ((وهذا ما يشجع عليه صندوق النقد الدولي لضمان تبعية الدولة لسياساته التي أشرنا إليها سابقا)) ، بل النظر في امكانية تمويل عجز الموازنة بالأقتراض الداخلي ابتداءا التي من ضمنها الاحتياطات الاجنبية المودعة لدى البنك المركزي العراقي لقاء سندات حكومية ضمن نسب أمينة تخضع للأعتبارات والشروط الاتية :

١- ان يكون عجز الموازنة ناتج عن زيادة الانفاق الاستثماري التنموي بشكل أساس وكذلك الضروري من الانفاق التشغيلي الجاري .

٢- أن يكون ذلك بعد أن يتم بذل كل الجهود الممكنة لرفع حصيلة الإيرادات العامة وخاصة الضرائب لتصل الى المعدلات التي تحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية .

٣- أن يكون الألتجاء الى الأحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي الى المدى الذي لايفقد فاعلية سياسته النقدية لتحقيق أهدافها في الاستقرار الاقتصادي والتنمية .

٤- وكذلك الى المدى الذي يحافظ على نسبة أمينة من هذه الاحتياطات لتغطية حاجات الدولة من الأستيرادات و الألتزاماتها الخارجية ولمدد يقدرها الأقتصاديون بين ٣- ٦ أشهر ، والتي تتأثر بالقدرة على التصدير وحالة ميزان المدفوعات .

ومن الجدير بالذكر أن إمكانية لجوء الحكومة الى الأحتياطات الأجنبية لتمويل عجز الموازنة قد جوبهت برفض قوي من قبل البنك المركزي العراقي بحجج عديدة أهمها :

- استقلالية البنك المركزي حيث لا ولاية للحكومة عليه .
- أن الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي هي لتغطية مطلوباته مقابل اصدار العملة المتداولة , وبالتالي فان هذه الاحتياطات هي حق للمواطنين حاملي هذه العملة .
- أضعاف قدرة البنك المركزي في تحقيق أهداف سياسته النقدية في الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على التضخم عن طريق استقرار اسعار الصرف .

١٠

وفي تقديرنا أن هذه الحجج رغم انها قد تستبطن الحرص والحذر الشديدين وقد تكون مدفوعة بأهداف نبيلة ألا أنها غير مقنعة اقتصاديا وغير موضوعية شكلا ومضمونا .

فمن ناحية الشكل فان البنك المركزي في النهاية مؤسسة تابعة للدولة وليس جزيرة منعزلة عنها ، وأن استقلاله النسبي لايعني أبتعاده عن التنسيق مع السياسة المالية في تحقيق هدف الدولة الأساس في التنمية والأكتفاء بالتركيز على هدف فرعي هو الاستقرار الاقتصادي بمفهوم تثبيت سعر الصرف ((المشكوك في فاعليته كما أوضحنا سابقا)) . وعليه لابد وأن يكون هناك تنسيق وتوافق وتكامل بين السياستين المالية والنقدية .

أما من ناحية المضمون فليس من المعقول ألتجاء الحكومة الى الأقتراض الخارجي مقابل شروط متعددة الأهداف وفوائد ضخمة تثقل كاهل الموازنة وتؤدي الى المزيد من العجز وهي بالوقت نفسه تملك من الأحتياطات الأجنبية ما يكفي ويزيد عن حاجتها . علما أنه ليس

مطلوبا من البنك المركزي أن يحتفظ بنسبة ١٠٠% من الأحتياطات الأجنبية كغطاء للعملة المصدرة ، وهو في استطاعته أن يحقق جميع أهدافه ، بما فيها التنمية ، عن طريق الأحتفاظ بنسبة أقل مقابل السندات الحكومية تحدد في ضوء مؤشرات أقتصادية معروفة تتعلق بشكل أساس بمعدلات الحاجة الى تغطية الأستيرادات والألتزامات الخارجية لمدة محددة ((يمكن تشبيه الحالة بنسبة الاحتياطي القانوني الخاص بالمصارف التجارية - مع الفارق بالطبع - لكون أن الدولة تحتل أflas بعض مصارفها , لكن لا يمكن تصور أflasها هي كدولة)) .

وإذا أخذنا بنظر الاعتبار خصوصية الاقتصاد العراقي الريعي وأعماده على سلعة واحدة، النفط الخام، كمصدر أساسي لأيراداته العامة وبالتالي إمكانية تعرضه لتقلبات غير محسوبة، فيمكن زيادة هذه النسبة من الاحتياطات الأجنبية لتصل مثلاً ما بين ٤٠% - ٥٠%. أما المتبقي من هذه النسبة فيمكن أن يمول عجز الموازنة في المجالات الاستثمارية التنموية.

الخلاصة :

يمكن القول، في ضوء ما أوضحناه سابقاً، أن السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي تميزت بعدم الكفاءة وعدم الفاعلية وتجاهلت تفعيل أدواتها النقدية الأخرى، وركزت على هدف واحد هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي بمفهوم ضيق يرتكز على مكافحة التضخم المرتبط بالاستيرادات ((وليس المساهمة الفعالة في إعادة هيكلة الاقتصاد بما يحقق تنميته)) وعن طريق سياسة أو أداة نقدية واحدة تمثلت في تثبيت سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار. والغريب أن هذا الهدف المركزي للسياسة النقدية التي يتبعها البنك

١١

المركزي لم يتحقق، بدليل تقلبات سعر صرف الدينار في المدة الأخيرة، الأمر الذي ترتب عليه آثار سلبية جسيمة تمثلت في الميل الى: ارتفاع المستوى العام للأسعار وعدم الاستقرار الاقتصادي ودولرة الاقتصاد وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية والمضاربة عليها واستمرار استنزاف الاحتياطات الأجنبية وهروب رؤوس الأموال بشكل متسارع.

ومن الجدير بالذكر أن ما تم تقديمه من مبررات من قبل البنك المركزي عن انخفاض سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار بسبب زيادة الطلب على الأخير لظروف ارتبطت بعوامل خارجية خاصة ببعض الدول المجاورة (سوريا وإيران) فهو محاولة للهروب للأمام. فرغم أن الباحث لا ينفى هذا التأثير الخارجي على تخفيض سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار وعمل على تسارعه ((وقد يكون جزء من زيادة الطلب على الدولار مبرراً من الناحية الاقتصادية، لكونه ناتجاً عن ارتفاع استيرادات المواطنين العراقيين من الدول المجاورة هذه، لكون أسعار صرف عملاتها تجاه الدولار أنخفضت الى ما يقارب ٥٠%، وهذا ينسجم مع سياسة الباب المفتوح في التحويل الخارجي التي يتبعها البنك المركزي أصلاً))، إلا أن هذه النتائج السلبية كانت ستتحقق في كل الأحوال مع الزمن حتى بدون وجود هذا العامل الخارجي كما أوضحنا بشكل تحليلي في الفقرات أولاً وثانياً أعلاه. علماً أن ماتحقق سابقاً من استقرار نسبي في سعر صرف الدينار العراقي يعود أساساً الى استنزاف الاحتياطات الأجنبية وليس الى كفاءة وفاعلية السياسة النقدية التي أحالت البنك المركزي الى مجرد صراف آلي.

مايس ٢٠١٢

المراجع

- ١ - د. جليل شيعان ضمد البيضاني ، حرب العملات والنظام النقدي الدولي ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، العدد ٢ لعام ٢٠١١ .
- ٢ - د. جليل شيعان ضمد البيضاني و د . شعبان صدام الأمانة ، متطلبات إدارة الأخطاات الأجنبية ، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية ، جامعة القادسية ، مجلد ١٣ ، العدد ١ ، ٢٠١١ .
- 3- Bijan B. Aghevli and others , Exchange Rate Policy in Developing Countries: Some Analytical Issues (Occasional Paper , IMF) March 1991
- 4-Corden W. Max ,Exchange rate policies for developing countries , The economic journal ,RES , Jan 1993 , UK